المحاضرة الثامنة: الأنظمة الاقتصادية

اعداد أستاذ المقياس: د.حميد فشيت

تمهيد

من خلال المحاضرة الأولى سبق وان تطرقنا لمفهوم الاقتصاد، وقد رأينا ان الاقتصاد لم يعرف وجهه الحقيقي الا مع ادم سميث الذي وضع أولى القوانين والتفسيرات الاقتصادية وفق منظور النظرة الاقتصادية المعروفة بالليبيرالية أو الاقتصاد الحر ، ليأتي كارل مارك ويقدم تناقضات هذا النظم وانه سينهار و تحل محله ما يعرف بالاشتراكية، وهي النظام الاقتصادي الثاني.

من خلال هذه المحاضرة سنتعرف على مفهوم كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، وكذا النظام المختلط وهذا من خلال التطرق للنقاط التالية:

- مفهوم النظام الاقتصادي؛
- النظام الاقتصادي الرأسمالي؛
- النظام الاقتصادي الاشتراكي؛
- النظام الاقتصادي المختلط؛

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي.

سبق وان رأينا من التعاريف التي قدمت لعلم الاقتصاد على انه مجموعة من القواعد التي تسعى للموافقة بين حاجات الانسان المتعددة واللامتناهية من جهة وموارده المحدودة من جهة أخرى.

النظام بدوره يعرف على انه مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تعمل لتحقيق هدف محدد.

من هذين التقديمين لكل من مفهوم الاقتصاد ومفهوم النظام يمكن القول أن النظام الاقتصادي هو " مجموعة من العناصر والأجهزة المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى الى مواجهة وحل المشكلة الاقتصادية أو التقليل من حدتها من خلال العمل على الموافقة بين اشباع الحاجات اللامتناهية والموارد المحدودة".

وقد قدمت عدت تعريفات للنظام الاقتصادي والتي نذكر منها:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية، و اساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، واساليب الادارة الاقتصادية و تخطيطها وفقا لتلك الأسس و المبادئ، وقد عرفه انتونيلي Antonelli على أنه "مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان".

مكونات النظام الاقتصادي

الاقتصادي وعالم الاجتماع الألماني سومبارت *Werner Sombart* (1863-1941) قدم النظام الاقتصادي على أنه النظام الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

1- عنصر الروح: وقصد بها مجموعة الدوافع والمحفزات التي تحرك النظام الاقتصادي مثل الركود، الانتعاش، الازمات والحروب...الخ؛

2-عنصر الشكل: وقصد به مجموعة العوامل الاجتماعية وقانونية والمؤسساتية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي كشكل الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

3-عنصر المحتوى المادي: وقصد به المستوى التكنولوجي والوسائل والطرق التي يتم بها الإنتاج والتي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات؛

أنواع الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية والاشتراكية :

شهدت البشرية منذ القدم عدة مظاهر للنظام الاقتصادي والتي نوجزها فيما يلي:

1-النظام الاقتصادي البدائي: أو ما يسمى ب**المشاعة البدائية**، وقد امتازت هذه المرحلة البدائية ببساطة حياة الانسان وبساطة الأدوات المستخدمة (عصي، عضام، حجارة...الخ)، واعتماد الانسان بشكل شبه تام على الطبيعة و والصيد والقطف، وقد كانت الملكية مشاع ومشتركة بين افراد القبيلة.

2-النظام الاقتصادي العبودي: او ما يعرف بنظام الرق أو العبودية، وهو نظام قائم على الطبقية واستغلال الاسياد للعبيد، حيث اعتبر العبيد في هذا النظام الأداة الإنتاجية، وأصبح استخدامهم ظاهرة عامة في عملية الإنتاج وهذا لصالح ملاكهم وأسيادهم، كما انقسم المجتمع في هذه المرحلة الى طبقتين وهما الاحرار والعبيد أو الرقيق، إضافة الى طبقة أخرى والمتمثلة في طبقة الاحرار والتي تكونت من الحرفيين، التجار...الخ.

3-النظام الاقتصادي الاقطاعي: ساد هذا النظام في عصر الاقطاع والقرون الوسطى، وقد اعتمد الإنتاج على مقاطعات مغلقة نتجت عن انقسام الإمبراطورية الرومانية اتسم انتاجها بالنشاط الزراعي أساسا، وقد تميز النظام الاقطاع بسيطرة الكنيسة التي كانت لها الزعامة السياسية والاجتماعية، كما انقسم

المجتمع أساسا الى طبقتين الأولى طبقة النبلاء والتي كانت تملك الأراضي والثانية الطبقة الاقطاعية والتي تشكلت من الفلاحين والاقنان الذين يعملون لصالح الاقطاعيين، اظافة الى الحرفيين الذين يعملون في النشاط الحرفي.

اتسمت هذه المرحلة ببدائية وسائل الإنتاج، كما يعد النظام الاقتصادي فيها مغلق ويقوم على الاكتفاء الذاتي والإنتاج من اجل الاستهلاك، واعتمد بشكل رئيس على النشاط الزراعي إضافة الى بعض الحرف.

ثانيا النظام الاقتصادي الرأسمالي(Le système Economique Capitaliste-fra, The Capitalist Economic System-eng):

مر الفكر الرأسمالي في الواقع بعدة مراحل عكست تطوراته بدءا من التجاريين أو ما عرف بالمركنتلية الى الكلاسيك او المدرسة التقليدية والتي من ابرز رواده ادم سميث ودافيد ريكاردو الى المدارس الحديثة على غرار النيوكلاسيك Néoclassique (التقليديون الجدد) والمدرسة الحدية Marginaliste، كما مرت الرأسمالية عبر عدت اتجاهات انطلاقا بالرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية فالرأسمالية المالية.

وتعرف الرأسمالية **Capitalism** على أنها" النظام الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاتصال المباشر، أي النظام الذي يتمتع فيه الفرد بقدر كبير من الحرية في كسب عيشه، وتغلب فيه الالتزامات والحدود القانونية"، وتعرف على أنها نظام يحكم النشاط الاقتصادي وهذا النظام تحكمه دوافع الربح، وذلك عن طريق استثمار الافراد لأموالهم لفترات زمنية مختلفة عن طريق التجارة، الربا، والإنتاج، وهي أدلة عن وجود عنصر من عناصر الرأسمالية".

يقوم الفكر الراسمالي أو الليبرالي على فكرة أساسية والتي مفادها الحرية الفردية (كما يقول ادم سميث " دعه يعمل دعه يمر") أي ان الفرد حر فيما ينتج وفيما يستهل، كما تقوم الرأسمالية أيضا على فكرة الملكية الخاصة، أي أن الفرد له حرية وحق تملك وسائل الإنتاج.

<u>أسس وركائز الرأسمالية :</u>

للرأسمالية ركائز أساسية وهي تتمثل في:

1-الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛

2- المنافسة : أي حرية دخول الأسواق والخروج منها

3- الية السوق هي من يحدد الأسعار على نحو لا مركزي، أي ان قوى العرض والطلب هي من تحدد السعر والسلع المنتجة والسلع المستهلكة؛

4-حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك أو الإنتاج والاستثمار

5- دور محدود للدولة أي تحمي حقوق المواطنين وتضمن المحافظة على البيئة المنظمة التي تيسر سلامة عمل الأسواق.

رابعا : النظام الاقتصادي الاشتراكي (Système Economique Socialiste-fra, Socialist Economic System-eng)

واجه النظام الرأسمالي الكثير من الانتقاد، ولعل أهما ما جاء به رواد الفكر الاشتراكي الذي يعد ابرزهم على الاطلاق كارل ماركس، و يعد سيسموندي من الأوائل الذين اعترضوا على الرأسمالية واعتبراها تعتمد على المعايير الاقتصادية دون الاخذ بعين الاعتبار المعايير الأخلاقية، كما عارض أيضا الفرنسي سان سيمون Claude Henri de Rouvroy, comte de Saint-Simon (1760-1825) عدم تدخل الدولة وطالب بضرورة تدخلها في الحياة الاقتصادية.

ويعد كارل ماركس الاب الروحي للاشتراكية والتي رأى بأن الرأسمالية تحمل بوادر فنائها فيها نتيجة للصراع الطبقي، ونتيجة هذا الانهيار حلول النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي.

<u>أسس وركائز الاشتراكية:</u>

تتجلى أسس الاشتراكية أو الماركسية بالأحرى في عدة ركائز والمتمثلة في:

1-الملكية العامة لوسائل الإنتاج: أي ان الدولة هي من تملك وسائل الإنتاج وتؤطر وتنظم الاقتصاد.

2- المنفعة العامة أولى من المنفعة الخاصة؛ أي ان المنفعة العامة هي الهدف الرئيس للاقتصاد والذي بدوره يقود الى تحقيق المنفعة الخاصة؛

3-التخطيط الاقتصادي: أي ان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على فكرة تخطيط الدولة للاقتصاد وذلك بتحديد الإنتاج، الاستهلاك، الأسعار...الخ.

4-العدالة الاجتماعيى : وهذا بالتوزيع العادل للدخل؛

5-الدولة تحتكر الثروة الناتج عن الاستخدام الأمثل لوسائل الإنتاج ثم تقوم بتوزيع الدخول على المجتمع؛

6- مركزية التخطيط واتخاذ القرار ؛ حيث ان السلطات العامة هي المرجع الوحيد لإتخاذ القرارات الاقتصادية.

في الواقع ساد النظام الاشتراكي بعد انهيار روسيا القيصرية في سنة 1921 جمهوريات الاتحاد السوفياتي (1922- 1991)، كما ساد جمهورية الصين الشعبية (1949 الى يومنا هذا) والعديد من الأقاليم التي تمثل تقريبا نص مساحة العالم، غير أن العديد من الدول تخلت عنها وأحلت محلها النظام الراسمالي أو نظام مختلط والخريطة التالية تبين الدول التي ساد أو لايزال يسود فيها النظام الاشتراكي .

شكل : خارطة الدول الاشتراكية

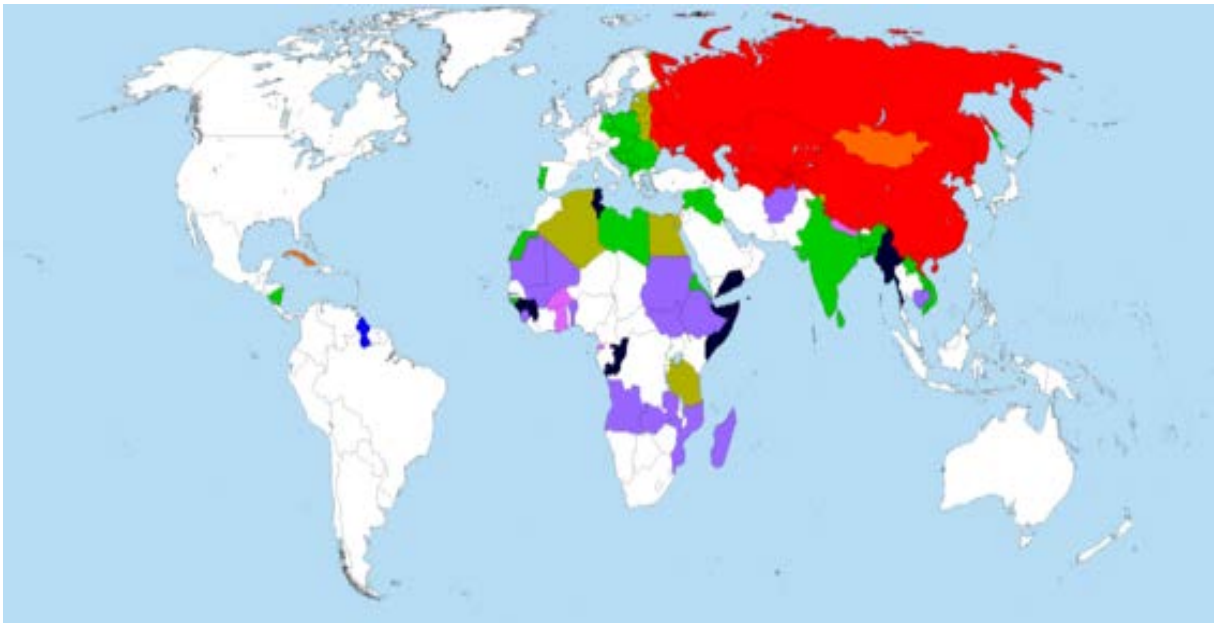

خامسا: النظام الاقتصادي المختلط : (*Mixed Economic System*-eng, *Système Économique Mixte*-fra)

يعد النظام الاقتصادي المختلط مزيجا من الرأسمالية والاشتراكية، أو مزيجا من اقتصاد السوق والتدخل الحكومي أو الاقتصاد الموجه والمخطط.

ويعرف النظام الاقتصادي المختلط على أنه "نظام يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية، أي يجمع بين سمات نظامين كالنظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي أو أكثر"

النظام الاقتصادي المختلط كما هو واضح من التعريف يجمع صفات أو سمات بعينها تعود الى ذلك النظام أو ذاك سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، حيث يجمع مثلا بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين التدخل الحكومي في جوانب من الاقتصاد وعدم تدخلها في جوانب أخرى.

وقد أخذت الدول الرأسمالية من جانبها الاخذ بعديد الممارسات الاشتراكية كتحويل بعض المشاريع الخاصة الى ملكية الدولة، التدخل لمنع الاحتكار، الرقابة على القطاع الخاص، حماية العمال والمنتجين...الخ.

كما أخذت الدول الاشتراكية من جانبها العديد من الممارسات الرأسمالية كتشجيع المشاريع والملكية الخاصة، التقليل من التخطيط المركزي، الاعتماد على جهاز الثمن والاسعار...الخ.

خصائص وسمات النظام الاقتصادي المختلط:

للنظام الاقتصادي المختلط عدة سمات وخصائص نذكر من ابزها:

- توفر مقدار من التدخل والرقابة الحكومية على الاقتصاد؛
- وجود مقدار من التوجيه والتخطيط المركزي للاقتصاد من قبل الحكومة؛
- وجود الملكية العامة الى جانب الملكية الخاصة بمقدار معين وفي قطاعات معينة؛
- إعطاء أهمية معتبرة لحماية العمال والحماية الاجتماعية للمواطنين؛
- حماية المنتجين خاصة المتعثرين منهم والذين يحتاجون لمساندة الدولة لهم؛
- حماية المستهلك؛